العلاقات العربية - الروسية ما بعد الربيع العربي

راندا موسى

باحثة في العلوم السياسية

ملخص:

تعد العلاقات العربية الروسية من أهم منطلقات السياسة الخارجية الروسية، وظهر الدور الروسي واضحًا في كافة المواقف والقضايا الدولية والإقليمية وبخاصة في منطقة الشرق الأوسط، حتى أصبحت تتحرك في السياسة الإقليمية في المنطقة من خلال أدواتها السياسية والاقتصادية بالإضافة إلى الأداة العسكرية، ساعدها على ذلك المتغيرات التي باتت تشهدها المنطقة منذ الحرب على العراق في 2003، حينها بدأت المنطقة تشكل القاعدة التي ستنطلق منها قواعد النظام العالمي الجديد وفق مصالح الدول الكبرى.

وأصبح السباق بين القوى الدولية الكبرى على ممارسة الدور الأبرز في المنطقة العربية مما استوجب على السياسة الروسية الراغبة في أن ترسخ لنفسها مكانًا في تشكيل الأقطاب الدولية الكبرى فتحركت في المنطقة العربية من البعد الاقتصادي ثم دعمته بالأبعاد السياسية والعسكرية والأمنية والاستخباراتية والإعلامية لتصبح شريك أساسي للدول العربية، وأخذ الرئيس الروسي «فلاديمير بوتين» يتحرك بالعديد من الزيارات للدول العربية، كانت ضمنها زيارته إلى ليبيا في العام 2008 حيث كانت أول زيارة للرئيس الروسي إلى ليبيا منذ 1985، ولكن في ظل المساعي الروسية الجادة لدور أكبر فعالية في المنطقة العربية سيبقى تحدده مدى تجاوب السياسة الروسية مع أبرز القضايا والمتغيرات وبخاصة في ظل الحراك العربي..

بعد أن تراجعت العلاقات العربية الروسية في فترة التسعينات وكانت بمنأى عن قضايا المنطقة العربية، أخذت تعمل على تفعيل دورها في المنطقة العربية بداية من الحلفاء السابقين إضافة إلى اتجاه جديد في علاقاتها مع سوريا وليبيا والجزائر ومع دول الخليج العربي وبخاصة السعودية، وعليه انطلقت روسيا إلى رسم خطة جديدة

رؤية تركية
2013 - 5
110 - 99

تعيد من خلالها تواجدها في المنطقة العربية وتدعيم علاقاتها بالدول العربية الكبرى التي ستقودها إلى المنطقة من جديد، ومنها لأن تصبح طرفا في المعادلة الدولية من خلال المنطقة العربية بقضاياها الأكثر حراكًا للقوى الكبرى الدولية والإقليمية.

تدرك روسيا أن الثورات التي اندلعت في العالم العربي هي أزمة في النظام العالمي الذي ترغب الولايات المتحدة في أن تحتويه من خلال شعارات الديمقراطية

لكن ما إن بدأت روسيا في خطة شاملة تجاه الدول العربية أخذت تنتقل بها في زيارات روسية متعددة إلى الدول العربية في السنوات حتى تحولت الساحة العربية إلى حلقات متتالية من التوترات أطاحت بالأنظمة السياسية بل غيرت الواجهة السياسية للدول العربية في ظل صعود الإسلاميين على رأس السلطة، وهو ما له تأثيرات مختلفة بانتهاء أنظمة سياسية عربية كان بعضها الأقرب إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وبالتالي فإن التغيرات الحادثة في المنطقة العربية بكاملها وعلى رأسها الأحداث في سوريا سوف تخرج بمتغيرات جديدة يعاد معها رسم خارطة الشرق الأوسط بل وخارطة التحالفات والتوازنات الإقليمية والدولية طالما كانت الساحة العربية مسرحًا للقوى الكبرى الدولية ومحددة لأطراف معادلة النظام الدولي، ومن دون شك ستتغير معه الحسابات الروسية في سياستها الخارجية الرامية إلى دور أساسي في معادلة التوازنات الكبرى، وعليه يبقى التساؤل في هل تحولت العلاقات العربية الروسية تبعًا للثورات العربية في المنطقة ؟ وما هو مستقبل العلاقات العربية الروسية في ضوء التطورات في المنطقة العربية ؟.

الثورات العربية والتوجه الروسي في المنطقة

شهدت موسكو العديد من الزيارات العربية، سبقها حصول روسيا على عضوية مراقب في منظمة المؤتمر الإسلامي في العاصمة اليمنية صنعاء، واعتبار الجامعة العربية سفير روسيا في القاهرة سفيرًا لدى الجامعة العربية، ثم تشكيل «مجلس الأعمال الروسي العربي» برعاية السياسي «يفغيني بريماكوف»، وتشكيل لجان فرعية بينية للعمل على مزيد من التعاون العربي الروسي، وأن هذه المرحلة من التعاون ستشمل مجالات جديدة منها الفضاء الكوني وتكنولوجيات النانو والمجال العسكري الفني والعلمي التقني، بالإضافة إلى الطاقة النووية.

وشهدت المنطقة العربية أنشطة دبلوماسية روسية مكثفة منذ عام 2009 مما أشار إلى إمكانية التعاون العربي الروسي في نفس الوقت كان الإعلان الروسي أنها أحد أهم الأطراف المعنية بأمن الخليج من الأخطار التي تتهدده بل وعملت روسيا على توقيع العديد من الاتفاقيات التي من شأنها ترسيخ التعاون والتبادل التجاري والثقافي والعلمي في وقت كانت فيه العلاقات الأمريكية العربية تشهد قدرًا من التراجع بسبب موقفها من القضية الفلسطينية.

لافروف وزير الخارجية الروسي واجتماعات الجامعة العربية

وكان التوجه الروسي إلى المنطقة العربية لا تسعى فيه روسيا إلى مجرد تحقيق المكاسب السياسية أو أن تتمكن من ممارسة دور أمنى أو عسكري لمنافسة الدور الأمريكي المتواجد بقوة في المنطقة العربية، وإنما كانت تعمل من أجل شراكة استراتيجية اقتصادية وتقنية تتمكن من عائد اقتصادي مباشر لروسيا، ولذلك كانت المصالح الروسية في المنطقة ترتبط بالدول ذات القطاعات النفطية للتركيز على مصادر الطاقة، ومن خلال التعاون التقني في المجالات الصناعية، بالإضافة إلى التعاون العسكري، وبالتالي أصبح لروسيا مصالح مشتركة مع الدول العربية عليها أن تحافظ عليها حتى مع بداية التغيير في الأنظمة العربية، وبذلك كان مجال الطاقة على قمة أولويات السياسة الروسية تجاه المنطقة العربية لاسيما دول الخليج العربي حتى أصبح قطاع الطاقة هو جوهر الشراكة العربية الروسية، وذلك من خلال ضمان حد أدنى لأسعار النفط، واستقرار الأسواق النفطية، إضافة إلى ذلك السعي إلى الاستثمار في قطاعات النفط في الدول العربية من خلال المشاركة في عمليات البحث والتنقيب وتطوير الإنتاج لما تمتلكه روسيا من التكنولوجيا والخبرة اللازمة في مجال الكشف والتنقيب عن البترول وفي مجال الصناعات البتروكيماوية، حيث تعد روسيا من أكبر منتجي البتروكيماويات في العالم من خلال 15 شركة كبري تنتشر فروعها حول العالم، وتعد الشركات الروسية،

مبنى الكريملين في الميدان الأحمر الروسي

خاصة «لوك أويل» و«غاز بروم»، من كبرى الشركات العالمية العاملة في مجال الطاقة، وهو ما بدأته بالفعل روسيا مع العديد من الدول العربية وفي مقدمتها السعودية، ومصر، والجزائر، والسودان، وسوريا، وليبيا، ومن جهة أخرى تبقى المنطقة العربية تمثل سوقًا استيعابية كبيرة للصادرات الروسية من السلع الاستراتيجية مثل الآلات والمعدات والأجهزة والشاحنات والحبوب.

الاقتصاد الروسي والفرص العربية

تركز روسيا في علاقاتها العربية على الجانب الاقتصادي والتنموي إدراكا من السياسة الروسية أن تدعيم الاقتصاد القوى سيعيد إلى روسيا مكانتها على الساحة الدولية فضلًا عن القدرات العسكرية، ومن الملاحظ أنه ازداد حجم الصادرات الروسية خلال الأشهر الثمانية الأولى من العام 2010، بنسبة 32.5 ٪ حتى 335.4 مليار دولار وحجم الواردات بنسبة 37.8 ٪ حتى 205 مليارات دولار، ليشكل فائض الميزان التجاري خلال الفترة المذكورة 130.4 مليار دولار، ما يزيد على المؤشر ذاته في الفترة نفسها من العام الماضي بنسبة ٪24.9.، بلغ التبادل التجاري بين روسيا والدول العربية 5.5 مليار دولار في عام 2006، وكانت مصر والجزائر والمغرب في مقدمة الشركاء التجاريين لروسيا في المنطقة في حين أنه من المعتاد أن يميل الميزان التجاري لصالح روسيا بفارق كبير، وفي مطلع العام 2010 بلغ حجم التبادل التجاري بين روسيا والعالم العربي 10 مليارات دولار، وفي العام2012 بلغ حجم التبادل التجاري بين روسيا والدول العربية 14 مليار دولار، إضافة إلى

ذلك تسعي روسيا إلي تنشيط صادراتها من الأسلحة للمنطقة نظرا لما تمثله عوائدها من مورد مهم للدخل القومي وليس لاعتبارات سياسية أو لحلفائها التقليديين سوريا والجزائر وليبيا واليمن، بل وفتح أسواق جديدة في الأردن ودول الخليج العربي التي تعد سوقا تقليدية للولايات المتحدة والدول الغربية، وفي الحالة السورية تأتى قاعدة طرطوس البحرية السورية التي تستخدمها القوات البحرية الروسية، وهى القاعدة الوحيدة لأسطول الروسي في منطقة البحر المتوسط، إضافة إلى عشرات المشروعات التي تحركت إليها السياسة الروسية تقدر قيمتها بمليارات الدولارات والتي ستتأثر إما بالإلغاء أو التأجيل إذا ما بقيت المنطقة العربية في حالة من عدم الاستقرار، وهو ما لا ترغبه روسيا ما من شأنه أن يضر بالمصالح الروسية.

إضافة إلى ذلك فإن التعاون في مجالات الطاقة النووية وتكنولوجيا الفضاء وتطوير البنية الصناعية العربية وهو الذي بدأ بالفعل علي نطاق محدود لا يتفق مع احتياجات الدول العربية، ولا مع ما يمكن أن تقدمه روسيا من دعم تقني في هذا المجال وكان المثال على ذلك الاتفاق بين روسيا وليبيا في عام 1997 علي تطوير مركز الأبحاث النووية في تاجورا غرب طرابلس، وتوقيع اتفاقية خاصة بالاستخدام السلمي للطاقة النووية في مارس 2008 بين مصر وروسيا، وبين روسيا والأردن في مايو 2009 لإنشاء المفاعلين النوويين الصناعي والتجريبي في الأردن، والتعاون القائم بين روسيا وعدد من الدول العربية في مجال تكنولوجيا الفضاء أهمها الجزائر والسعودية والمغرب متضمنًا إطلاق أقمار صناعية للاتصالات والملاحة والاستشعار عن بعد بواسطة صواريخ روسية وقد تم في هذا الإطار إطلاق القمر الصناعي الجزائري «ألسات – 1» في نوفمبر 2002 وإطلاق سبعة أقمار صناعية سعودية بواسطة الصواريخ الروسية إلى مدار حول الأرض، كما اتفقت وكالة الفضاء الفيدرالية الروسية ومؤسسة الإمارات للعلوم والتقنية المتقدمة عام 2007 علي بدء العمل المشترك في مجال استثمار الفضاء لأغراض سلمية، وإطلاق جهاز فضائي إماراتي للاستشعار عن بعد من مطار بايكونور عام 2008، أيضًا دور متزايد وملحوظ في تنمية البنية الصناعية في العديد من الدول العربية وتحديث البنية الصناعية وأهمها تحديث مجمع الحجار للحديد والصلب في الجزائر وتحديث مولدات كهرباء السد العالي وترسانة الإسكندرية والفرن العالي لشركة حلوان للحديد والصلب وغيرها من المشروعات في مصر، إلى جانب إنشاء صناعات جديدة مشتركة بين روسيا وعدد من الدول العربية، من أهمها إنشاء مجمع سيدي البراق الكهرومائي الضخم في تونس بمساعدة روسيا، وعدد آخر من المنشآت المائية، وهناك مشروع خط سكة حديد بين مدينتي سرت وبنغازي الليبيتين بطول 500 كيلو متر وتكلفة تقديرية 2.2 مليار دولار، والعديد من مشروعات الاستثمار المصري – الروسي المشترك في صناعات الدواء والسيارات والطائرات.

ويمكن ذكر الدور الذي يقوم به المجلس العربي الروسي للأعمال حين شدد في اجتماعه الأخير الذي عقد في العام 2010، وأكد على ضرورة أن يبذل مجتمع الأعمال جهودًا لتطوير العلاقات التجارية والاستثمارية وضرورة إقامة شراكة اقتصادية راسخة بين روسيا والدول العربية من خلال إنشاء المشروعات الإنتاجية المشتركة والاستثمار المتبادل للاستفادة من الفرص المتاحة، فيما تم التذكير بمشروع إقامة مصرف عربي روسي مشترك تم طرحه خلال المنتدى الاقتصادي العربي الروسي الذي استضافته البحرين في العام 2007، على اعتبار أنه إضافة لمسار تطور العلاقات العربية الروسية، وأشار المجلس وقتها إلى الاستثمارات الروسية في الدول العربية مثل الأردن من خلال التعاون القائم بين شركة النفط الروسية «تات نفط» وسلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة في ميناء العقبة الأردني، واتفاقيات التعاون التي وقعت بين شركة «أفتوفاز» الروسية وشركة «يوردانين كومباني جنرال أوتوموبيل أندستري» الأردنية لإنشاء معمل تجميع سيارات «لادا» تبلغ قدرته الإنتاجية السنوية حوالى 30 ألف سيارة، إضافة إلى اتفاقية التعاون في مجال استخدام الطاقة الذرية للأغراض السلمية، التي تشارك مؤسسة «روس آتوم» الروسية بناءً عليها في المناقصات الخاصة بإنشاء المفاعلين النوويين الصناعي والتجريبي في الأردن، وقيام غرفة تجارة الأردن وبالتعاون مع شركة «إكسبو زيرو بيتش» الروسية بإقامة المعرض الصناعي الروسي سنويًا في الأردن بمشاركة العديد من القطاعات الروسية، وعن العلاقات التجارية والاقتصادية الروسية السورية بسوريا، خصوصًا عقود السلاح، واستثمارات الشركات الروسية في مجالات البنية التحتية والطاقة والسياحة السورية، والصادرات الروسية إلى سورية التي بلغت قيمتها1.1 مليار دولار في العام 2010، فضلًا عن الاستثمار الروسي في البلاد الذي وصل إلى19.4 مليار دولار في العام 2009، بحيث قارب حجم التبادل التجاري بين روسيا والعالم العربي 8 مليارات دولار في العام 2008، ومن المتوقع أن يبلغ في نهاية العام الجاري نحو 12 مليار دولار، خصوصًا مع تزايد التعاون المشترك في عدد من المجالات وبالأخص في مجالات النفط والغاز والسياحة والمعارض وسوق العقارات.

التحولات في الموقف الروسي

واعتادت الدول العربية من السياسة الروسية على مواقف تتسم بالحيادية والاعتدال من القضايا العربية، وبالتالي كانت تعول عليها العديد من القرارات التي تسهم في مساندة القضايا العربية وبخاصة القضية الفلسطينية حيث أن روسيا عضو الرباعية الدولية المعنية بالتسوية السلمية في الشرق الأوسط، وعضو دائم في مجلس الأمن وتسعي إلى التسوية السلمية في وقت بقيت فيه روسيا تحتفظ بعلاقات مع كافة الأطراف في القضية بما في ذلك حماس.

فعندما تحركت الاحتجاجات في الدول العربية، تعاملت روسيا مع الثورات التي شهدتها المنطقة العربية بداية من تونس ومصر

تركز روسيا في علاقاتها العربية على الجانب الاقتصادي والتنموي إدراكا منها أن تدعيم الاقتصاد القوى سيعيد إلى روسيا مكانتها على الساحة الدولية فضلًا عن القدرات العسكرية

بقدر من الحياد والتوازن؛ فلم تعلن روسيا عن تأييدها الصريح للثوار وأخذت تنتظر ما ستؤول إليه التحركات العربية في حين كانت تؤكد دائمًا على الاستقرار الداخلي للدول العربية حتى تبقى على علاقة مع الدول أي أن كان الذي سيصل إلى السلطة في النهاية، وفي حالة اليمن والبحرين لم يتحرك رد الفعل الروسي تجاه أي منها بشكل مباشر، ولكن الموقف الروسي كان واضحًا من التحركات في كل من ليبيا وسوريا، ففي بداية الأزمة الليبيةً ذكرت روسيا أن ما يحدث هو حرب أهلية ورفضت الاعتراف بالمجلس الانتقالي الليبي في البداية معلنة أن الوضع الليبي لا يزال غامضًا في حين أعلن الرئيس الروسي أن نظام القذافي فقد شرعيته، كما وافقت على قرار مجلس الأمن رقم 1970، ولم تستخدم الفيتو ضد القرار رقم 1973 كموقف وسط يتضمن دعما غير مباشر للثوار، وعزوفا عن التأييد المطلق للقذافي في مواجهة الثوار وحلف الأطلنطي، وبالتالي كان التوازن والحياد في الموقف الروسي من الأزمة الليبية، ولكن في حالة الملف السوري ترى روسيا أن روسيا سوريا بمثابة حجر زاوية في أمن منطقة الشرق الأوسط وأن عدم استقرار الوضع فيها أو نشوب حرب أهلية سيؤدي إلى زعزعة استقرار الأوضاع في دول الجوار الإقليمي خاصة في لبنان بل وصعوبات في المنطقة بكاملها وتهديد حقيقي للأمن الإقليمي، وبالتالي كان الموقف أوضح من ذلك حين التزمت روسيا بالدعم السياسي والدبلوماسي والعسكري الواضح لنظام بشار الأسد في ظل دعوات بالإصلاح السياسي والاجتماعي في الوقت الذي تدين فيه الدول العربية والولايات المتحدة الأمريكية الأحداث في سوريا، حتى بقى الموقف الروسي من الأزمة في سوريا هو محك العلاقات العربية الروسية وهو ما اعتبرته الدول العربية كذلك، وعلى إثر الأحداث في سوريا أخذت العلاقات العربية الروسية في التراجع، لأنه وقبل الحراك السوري كانت العلاقات العربية والروسية علاقات استراتيجية واقتصادية وبقيت مرشحة لمزيد من التقارب السياسي والعلمي والعسكري مع إصرار روسيا على سياساتها المؤيدة لنظام الأسد وتصدير السلاح للنظام في وقت تنتهك فيه قوات الأسد الثوار والمواطنين السوريين، وسياسيًا استخدمت روسيا الفيتو بالاعتراض على ثلاثة قرارات لمجلس الأمن الدولي لإدانة ومعاقبة النظام السوري، كل هذا جعل هناك ترقب من الجانب العربي إلى ردود الأفعال الروسية تجاه الأحداث في سوريا وساد الاعتقاد بأن ما يحرك روسيا تجاه المنطقة العربية هي مصالحها وحساباتها الخاصة.

ولكن بالنظر إلى الموقف الروسي في الأزمة السورية وأثره على العلاقات العربية الروسية فإن الموقف الروسي ينطلق من رؤية روسيا لمعادلة العلاقات مع الولايات المتحدة في سوريا، لذلك فليس على الدول العربية أن تنظر إلى الموقف الروسي بكونه معادٍ للعالم العربي، أو مؤيدًا للنظام في سوريا وإنما أن مواجهات القوى الدولية وعلاقات الدول الكبرى والملفات الإقليمية تبقى بعيدة عن العلاقات البينية بالإقليم، وقد تكرر ذلك الموقف في السابق في منطقة الشرق الأوسط عندما كان في الصراع بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي في أفغانستان ولم تكن الدول العربية حينها ضد الاتحاد السوفيتي حتى الموالية منها للولايات المتحدة وكان تفسير الموقف هو صراع القوتين الكبيرتين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، وهو ما يعيد نفسه بشكل أو بآخر في الوقت الحالي بين الولايات المتحدة و روسيا.

تعاملت روسيا مع الثورات التي شهدتها المنطقة العربية بداية من تونس ومصر بقدر من الحياد والتوازن،فلم تعلن روسيا عن تأييدها الصريح للثوار وأخذت تنتظر ما ستؤول إليه التحركات العربية

بالتالي فإن في عودة روسيا إلى القوى المؤثرة في النسق الدولي ستصغ سياسة جديدة تجاه الشرق الأوسط والمنطقة العربية وبالتالي فإن تحديد الموقف الروسي من الأزمة السورية هو ضمن إطار سياسة روسية جديدة تأخذ في الحسبان كافة المعطيات الدولية والإقليمية وتظهر هذه المعطيات المتمثلة في علاقاتها مع الولايات المتحدة وتوازن القوى الاستراتيجية والأوضاع الجديدة السائدة في الشرق الأوسط تختلف جميعها عن تلك التي كانت سائدة في وقت الاتحاد السوفيتي تلك المعطيات كان لها التأثير المباشر على تحديد الموقف الروسي من العالم العربي وهو ما تصرح به روسيا في أن مصلحتها في رفع مستوى التعاون مع العالم العربي في نفس الوقت الذي ترى فيه روسيا أن العالم العربي من مصلحتها تطوير علاقاته مع روسيا بعد فترات طويلة من التوجه نحو الولايات المتحدة الأمريكية، في المقابل لا توجد في ظل التوترات التي يشهدها العالم العربي رؤية موحدة تجاه ما يجب فعله لتعظيم الاستفادة من التعاون الروسي العربي وبخاصة في ظل غياب مصري تتسبب فيه الأوضاع الداخلية المصرية التي تؤثر بشكل أو بآخر على التوجهات الخارجية للسياسة المصرية، وبالتالي تبقى مواقف الدول العربي من روسيا مختلفة فمثلاً مصر تنظر إلى روسيا باعتبار أنها دولة صديقة على إثر الاتحاد السوفيتي وعلاقاته السابقة مع النظام المصري ولكون روسيا كانت تحمى القضية العربية في أوقات سابقة مختلفة، ولذلك ستبقى النظرة العربية إلى روسيا تتحدد وفقًا لمصالح كل دولة على حدي وليس وفقًا لرؤية مشتركة للدول العربية، ويمكن القول أن المنتدى العربي الروسي الذي عقد في موسكو مؤخرًا بمشاركة الأمين العام لجامعة الدول العربية

نبيل العربي ووفد وزاري عربي من كل من مصر والعراق وليبيا والكويت ولبنان وإن غابت دول عربية كبرى مؤثرة مستوى الحضور العربي مثل لسعودية ومعظم دول الخليج وهو ما يدل بشكل أو بآخر أن التعامل العربي مع الجانب الروسي أصبح أحادى الموقف في حين أن تلك الدول العربية منها أو معظمها ما يرفض المواقف الروسية من الأحداث في سوريا فكان حديث المنتدى عن خطة للتعاون لمدة ثلاث سنوات فضلًا عن الملفات الخلافية بين الدول العربية وروسيا، وكان من الأولى أن تتوحد تجاه المصالح المشتركة العربية الروسية تقريبًا، في حين أن روسيا بقيت تحافظ على روابطها مع الدول العربية وتعمل على تنمية التعاون المثمر بينهما في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والاستراتيجية في شكل علاقات تعاونية تخدم مصالحها ومصالح الأطراف العربية ولكن لا تستغل الدول العربية ذلك وتبقى تستحوذ على النظرة الأحادية في العلاقات العربية الروسية من منظور ثنائي، وبقى للدول العربية أن تشكك في الدور الروسي في المنطقة من خلال مواقفها من الأزمة في سوريا، وإن كانت روسيا مصدرًا أساسيًّا للمساعدات العسكرية والاقتصادية لبلدان مثل مصر وسوريا والعراق وليبيا والجزائر واليمن، وهو ما رآه البعض سعي روسي لتكريس البعد التوسعي لدى روسيا الفيدرالية وأن روسيا من خلال توثيق علاقاتها وبخاصة الاقتصادية يمكنها من أن تقوي من نفوذها وسيطرتها أمام القوى الأخرى، وقد يزيد من ذلك العلاقات الروسية الإسرائيلية ووجود إسرائيل في الشرق الأوسط تربطها علاقات جيدة بروسيا سيضمن لها تحقيق الكثير من المصالح الاستراتيجية والعسكرية والاقتصادية.

التحرك العربي والسياسات الروسية

يبقى نجاح التحرك الروسي في المنطقة العربية واستغلاله للفرص المتاحة في ظل الأنظمة الجديدة التي تحكم العالم العربي أن تعمل السياسة الروسية على استغلال تلك الفرص المتاحة والرصيد التعاوني السابق مع الدول العربية على كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية حتى تتمكن من إعادة صياغة وترتيب علاقاتها مع الدول العربية والحفاظ علي وجودها ومصالحها وتعاملها مع العالم العربي ككيان إقليمي، وهو ما يجب أن تستغله الدول العربية حيث أن روسيا لديها الخبرة والتكنولوجيا والرغبة في تقديم مساعدة حقيقية وفعالة، ووجود قدر من الاستجابة من الدول العربية وهو ما يجب تفعيله من السعي إلى التعاون في إطار قاعدة شراكة استراتيجية روسية عربية يمكن توظيفها في تحقيق الأمن الإقليمي ويتطلب ذلك من الدول العربية أن يعملوا على قراءة عقلانية للواقع العربي والإقليمي والدولي يسمح لهم بالتقريب بين استراتيجياتهم المتناقضة من أجل دعم زيدًا من التعاون والتقارب الروسي، وسيبقى الموقف الروسي من الأزمة في سوريا هو المنطلق الرئيسي في ظل المعطيات الدولية والإقليمية حتى تتمكن الدول العربية من

تعزيز الثقة في روسيا كحليف وشريك قادر على الدفاع عن مصالحه وشركائه، وبالتالي يجب أن تعل الدول العربية على تأسيس دبلوماسية عربية متماسكة، وأن يكون لهم دور في المواجهات الدولية وأن لا تبقى الساحة العربية مجرد مسرحًا لممارسات القوى الكبرى، وأن لا تبقى الدول العربية تتعامل مع روسيا تعاملًا ثنائيًا ولكل منها مصالح مختلفة ومعطيات مختلفة و رؤية تتباين تبعًا للمصالح الخاصة بالدولة، بل من الممكن أن تكون متعارضة أحيانًا.

ويمكن القول أن السيناريوهات المرتقبة للتعاون العربي الروسي ستتوقف على مدى الموقف الروسي من الأزمة في سوريا، ففي حالة أن تتوقف المساعدات الروسية لنظام الأسد سيسقط النظام السوري في أيدي المعارض وحينها قد ينشأ نظامًا ديمقراطيًا يعبر عن الشعب السوري، بسبب أن الموقف الروسي يؤدى إلى أزمة في العلاقات الروسية العربية وأن تخلى روسيا عن مساندة النظام سوف يفتح الباب لعلاقات وثيقة بين روسيا والعالم العربي، وأن استمرار مساندة روسيا لنظام الأسد يؤخر الحل ويسمح باستمرار إراقة الدماء وأن تخلى روسيا عن موقفها يفتح الباب لوقف الدماء، وهو ما يؤدى إلى أن صورة إيجابية لروسيا في العالم العربي.

ولكن روسيا ستبقى تتحرى الدقة في تصرفاتها تجاه القوى الإقليمية والدولية الأخرى وذلك حتى تستعيد مكانتها في العالم العربي، وأن ما تقوم به في سوريا لا يؤثر على هذا الهدف لأنه لا يوجد موقف عربي موحد تجاه الموقف السوري، وإن كان الموقف الوحيد هو باتجاه قتل المعارضة والمواطنين السوريين، والتوجس العربي من لسقوط سوريا والتفتيت والتدخل العسكري الخارجي على غرار ما حدث في العراق.

من جهة أخرى يبقى موقف الولايات المتحدة الأمريكية هو أحد وأهم عوامل الموقف الروسي من الأزمة السورية، لأن روسيا ترى أن سوريا تدخل في منطقة الأمن القومي الروسي وأن الموقف الأمريكي الذي ينفرد بالإضرار بالمصالح الروسية هو ما يجب التصدي له، ولذلك فإن الموقف الروسي في أحيان كثيرة يعتمد في تغيره على التغيرات الحادثة في الموقف الأمريكي.

وختامًا يمكن القول أن علاقة روسيا بالعالم العربي في خلال السنوات الماضية تأتى من ثلاثة أبعاد جيوسياسية تتمثل في :

القدرات العسكرية، وفي هذا فإن روسيا تحتل المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية في تصدير الأسلحة، وبالتالي تتنافس الولايات المتحدة وروسيا في تصدير السلاح إلى الدول النامية، وتأتى المنطقة العربية في المركز الثاني من إجمالي صادرات روسيا من السلاح بنسبة تتجاوز ٪15، بعد الدول الآسيوية التي تحصل على نسبة ٪62 من صادرات روسيا من السلاح، كما أن روسيا تعتبر المورد الأكبر للسلاح إلى القارة الإفريقية، وتأتى في المرتبة الثانية في كل من آسيا وأمريكا اللاتينية بعد الولايات المتحدة، بالإضافة إلى ذلك لا يمكن التيقن بأن الثورات العربية تحقق مخاوف أو قلاقل إلى

إن كانت روسيا انكمشت في فترات سابقة فهي تسعى الآن إلى الانفتاح وترسيخ قوتها الاقتصادية والعسكرية لتثبت نفسها كقوى دولية كبرى تؤثر في طبيعة ومعطيات النظام الدولي

روسيا لأنه على المدى القصير من استمرار الثورات في المنطقة العربية ارتفع سعر النفط الروسي بنسبة 30٪، وهو ما من شانه أن يضاعف الميزانية الروسية ويبعدها عن آثار التضخم.

بناء نظام عالمي جديد، وذلك منذ انهيار الاتحاد السوفيتي ولم يمتثل أمام العالم صورة النسق الدولي وبذلك لم يتحدد شكل النظام الدولي بعد أو يبقى في فترات انتقالية بين قوى كبرى عظمى تتمثل في الولايات المتحدة الأمريكية أو قوى كبرى متفرقة تغير شكل العالم في العديد من الفترات إلى نسق متعدد القطبية، ولكن ثمة نظام أحادى يحكم العالم يتمثل في الولايات المتحدة الأمريكية، وعلى الرغم من أن روسيا الآن تدرك أنها تختلف تمامًا عن الاتحاد السوفيتي حتى تنافس على قطبية النظام الدولي إلا أنها تصر على أن لديها عدد من الإمكانيات تمكنها من الوصول إلى تلك المكانة، وإن كانت روسيا انكمشت في فترات سابقة فهي تسعى الآن إلى الانفتاح وترسيخ قوتها الاقتصادية والعسكرية لتثبت نفسها كقوى دولية كبرى تؤثر في طبيعة ومعطيات النظام الدولي، وكان منها في استخدام الفيتو أمام المشروع الأمريكي الذي قدم لمجلس الأمن لإدانة النظام السوري بأنها تعارض تحويل مجلس الأمن إلى مكانًا لممارسة الهيمنة الدولية، وبالتالي في هذه المرحلة التي لم يتحدد فيها المستقبل الروسي أو يتشكل فيها ملامح النظام العالمي الجديد، فإن روسيا تضع العالم العربي ضمن دوائر الأمن الاستراتيجي، حين يؤكد الخبراء الروس في هذا أن روسيا في اهتمامها بالمنطقة العربية تحظى بالقليل من المصالح الاقتصادية في حين أن موقفها الرئيسي هو ردود أفعال على السلوك العسكري الأمريكي في المنطقة العربية، ومن ناحية أخرى فلا يمكن إغفال علاقات روسيا بإسرائيل بما تحويه من ملايين الأسر الروسية، والمهاجرين إلى إسرائيل من أصول روسية وسوفيتية، وبالنظر إلى المواقف الروسية من إسرائيل فهي لا تعمل على عزل إسرائيل من صورة الشرق الأوسط خاصة وأن هناك تعاونًا في قضايا الإرهاب الدولي.

الاتجاه الديني، يبلغ عدد المسلمين في روسيا 25 مليون نسمة من إجمالي عدد السكان المقدر بـ 145 مليون نسمة أي ما يمثل 17٪ من إجمالي عدد السكان، وهو ما قد يبرر حصول روسيا على مقعد دائم بصفة مراقب في منظمة المؤتمر الإسلامي وهو ما سعت روسيا إليه، بعيدا عن الصورة التي رسخها الاتحاد السوفيتي في حربه ضد الشيشان، والإبادات الجماعية والانتهاكات التي مارسها الاتحاد السوفيتي ضد المسلمين،

ولكن روسيا تحاول دائما أن تتخلص من ذلك الميراث من الممارسات الذي تركه الاتحاد السوفيتي، فكانت تحرص على ضبط علاقاتها بالعالم العربي والإسلامي وهنا يجب الإشارة إلى العلاقات الروسية السعودية واختيارها لأكبر الدول الإسلامية لتقييم معها علاقات سياسية واقتصادية وعسكرية على نطاق واسع، وإن كانت روسيا تخفق أحيانا خاصة إذا ارتبط الموقف بإسرائيل وهو ما يظهر السياسات الروسية في شكل متناقض في كثير من الأحيان ففي العام 2006 حين وضعت حركة الإخوان المسلمين على قائمة الإرهاب الذي يهدد الأمن القومي الروسي كانت تستقبل زعماء حماس، وبعد وصول الإخوان المسلمين إلى السلطة في مصر بادرت السياسة الروسية بإجراء حوار مع السلطة الجديدة، وغن كانت روسيا ترى في التيارات الدينية المختلفة أنها تمثل مسارًا واحدًا فإن كانت تشعر بالقلق من الإخوان في مصر، فإنها أيضًا لا ترغب في وصول أي تيارات إسلامية إلى السلطة في سوريا،إن كان سيمثل تهديد لها ولمصالحها في المنطقة العربية، وبالتالي فهي أمام موقفين من جهة أنها لا تريد أن ينتهي الحراك في العالم العربي بأصولية إسلامية تمتد إلى القوقاز وآسيا الوسطى، في نفس الوقت في تعاملها مع السلطة الجديدة التي أتت بالإسلاميين على رأس السلطة معتبره إلى الوزن الاقتصادي والديموغرافي والثقافي لمسلمي روسيا.

وفي المقابل، تدرك روسيا أن الثورات التي اندلعت في العالم العربي هي أزمة في النظام العالمي الذي ترغب الولايات المتحدة في أن تحتويه من خلال شعارات الديمقراطية في وقت تعانى فيه الشعوب العربية من نقص وتراجع فعلى لمدركات كيفية سير العملية الديمقراطية نتيجة للازمات الاقتصادية والاجتماعية، وهو ما جعل روسيا تتحرك في توازن وحيادية حتى تتضمن التقارب بين كل من العالم العربي والولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، وتحقيق مصالحها في الشرق الأوسط.

ومما تقدم، لا بد للدول العربية أن تدرك جيدًا أنها مسرحًا للقوى الكبرى وساحة لتخطيط النظام الدولي، لذلك عليها أن تبتعد عن سياسات رد الفعل وأن تكون عاملًا مؤثرًا بشكل فعال، وأن تتحرك من خلال منظومة متكاملة ذات رؤية موحدة وأهداف مشتركة حتى تستفيد من تلك القوى الكبرى التي تتنافس على المصالح في المنطقة العربية.